

المحاضرة الرابعة: الأخلاقيات التطبيقية

في العقود الأخيرة من القرن الماضي، بدأت المواضيع الكلاسيكية للفكر الفلسفي تتراجع تباعا بعد أن أوشكت على استنفاد أغراضها، فهناك تراجع التيارات الفلسفية التي هيمنت على الساحة الفكرية والثقافية منذ عقود خلت: العقلانية والتجريبية، الوضعية والماركسية، الوجودية والبنوية، بل نلاحظ تراجعا حتى في تيارات أكثر حداثة كان من المنتظر أن تستمر مدة أطول في الساحة الفكرية والثقافية مثل التأويلية والتفكيكية والتحليلية وغيرها. في مقابل تراجع الفكر الفلسفي النسقي، واصلت العلوم والتكنولوجيات مسيرتها المظفرة والكاسحة، وتطورها النوعي المتسارع، وأصبحت الاكتشافات العلمية والإنجازات التكنولوجية تستحوذ على اهتمام الفلاسفة والمفكرين بشكل عام، لدرجة أصبح يستحيل معها في الوقت الراهن على الفيلسوف أن يفكر بعيدا عن تلك الاكتشافات العلمية والإنجازات التكنولوجية. هذا الوضع هو الذي جعل بعض المهتمين بمستقبل الفكر الفلسفي يعتقدون أن تجديد هذا الفكر سيتم في مجال ما أصطلح عليه بـ : (الأخلاقيات التطبيقية). فما المقصود بها ؟

أولا: الأخلاقيات التطبيقية (المفهوم والنشأة)

قبل أن نقوم بتعريف الأخلاقيات التطبيقية يجدر بنا الحديث عن الفلسفة التطبيقية بوصفها الأصل الذي تفرعت منه الأخلاق التطبيقية. فما المقصود بالفلسفة التطبيقية؟

1 - مفهوم الفلسفة التطبيقية:

الفلسفة التطبيقية هي فرع من الفلسفة يهتم بتطبيق المفاهيم الفلسفية والتصورات النظرية على المجالات العملية والحياة اليومية. بهدف فهم المشكلات والتحديات التي تواجه البشرية في مجالات مثل السياسة والأخلاق والقانون والتعليم والعلوم الطبية والتكنولوجيا والاقتصاد وغيرها من المجالات.

هي فرع من فروع الفلسفة التي تدرس المشكلات الفلسفية ذات الاهتمام العملي. يغطي الموضوع مجموعة واسعة من القضايا في البيئة والطب والعلوم والهندسة والسياسة والقانون والسياسة والاقتصاد والتعليم نشر هذا المصطلح في عام 1982 من خلال تأسيس جمعية الفلسفة التطبيقية من قبل بريندا ألموند، ونشر لاحقاً في مجلة مجلة الفلسفة التطبيقية الذي حررته إيزابيث بريك.

وتتميز الفلسفة التطبيقية عن الفلسفة البحتة في المقام الأول من خلال التعامل مع موضوعات محددة ذات اهتمام عملي، فالفلسفة التطبيقية لا تتعامل مع مواضيع في عالم مجرد بحت، ولكنها تأخذ موضوعاً محدداً ذا اهتمام عملي.

ويعرف الفيلسوف الأمريكي (دفيد راسموسن) الفلسفة التطبيقية بأنها: " فرع فلسفي وجانب من جوانب الفلسفة يقوم باستخدام الطرح والمنهج الفلسفيين لمعالجة موضوعات ليست فلسفية بالأساس، وهذه الموضوعات عملية وواقعية، وتمس الحياة اليومية للإنسان المعاصر".

ويؤكد "راسموسن" على أن الفلسفة التطبيقية لا تعني الأخلاق التطبيقية فقط، حيث يقول: "إن الفلسفة التطبيقية لا تتمثل في الأخلاق التطبيقية فقط، وإنما هي فقط الأكثر شهرة والأكثر دقة ومنهجية من البناء الفلسفي، ولكن هناك أيضاً الإستمولوجيا التطبيقية والميتافيزيقا التطبيقية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر".

2 - مفهوم الأخلاقيات التطبيقية:

هي مجموعة من القواعد الأخلاقية العملية المجالية، تسعى لتنظيم الممارسة داخل مختلف ميادين العلم والتكنولوجيا، وما يرتبط بها من أنشطة اجتماعية واقتصادية ومهنية، كما تحاول أن تحل المشاكل الأخلاقية التي تطرحها تلك الميادين، لا انطلاقاً من معايير أخلاقية جاهزة ومطلقة، بل اعتماداً على ما يتم التوصل إليه بواسطة التداول والتوافق، وعلى المعالجة الأخلاقية للحالات الخاصة والمعقدة أو المستعصية.

وظهر مجال الأخلاقيات التطبيقية، من الجدل الدائر حول التطورات الطبية والتكنولوجية السريعة في أوائل سبعينيات القرن الماضي، وقد تم تأسيسه الآن كنظام فرعي للفلسفة الأخلاقية. ومع ذلك فإن الأخلاقيات التطبيقية بطبيعتها موضوع متعدد المهن، لأنه يتطلب فهما متخصصاً للقضايا الأخلاقية المحتملة، في مجالات مثل الطب أو الأعمال أو تكنولوجيا المعلومات. وفي الوقت الحاضر توجد قواعد سلوك أخلاقية في كل مهنة تقريباً. ويمكن أن يتخذ نهج الأخلاقيات التطبيقية لفحص المعضلات الأخلاقية أشكالاً مختلفة.

ثانياً: خصائص الأخلاقيات التطبيقية

تتميز الأخلاقيات التطبيقية بمجموعة من الخصائص، تتمثل في:

- تمثل واقعاً عملياً وثقافياً جديداً تعيشه المجتمعات الغربية.
- تشكل قواعد جديدة لتوجيه الممارسة داخل مختلف الميادين العلمية والعملية في المجتمعات المعاصرة.
- هي قواعد عملية وليست نظرية، ورغم ذلك هي تقوم على مفاهيم أخلاقية كلاسيكية، مثل مفهوم الحق ومفهوم المسؤولية ومفهوم الواجب ومفهوم الكرامة.
- هي قواعد براجماتية لا يراعي فيها الصدق والكذب أو الخطأ والصواب، أو حتى الخير والشر، بل تراعي فيها الصلاحية.
- هي قواعد علمانية، لا تستمد من الدين، بل غرضها تنظيم الحياة العملية.
- هي قواعد تداولية توافقية.

ثالثاً: مجالات الأخلاقيات التطبيقية

من أبرز مجالات الأخلاقيات التطبيقية:

- أخلاقيات الطب والبيولوجيا أو البيوإتيقا La bioéthique

– أخلاقيات البيئة L'éthique environnementale

– أخلاقيات الاقتصاد L'éthique économique

– أخلاقيات المعلومات L'éthique de l'informatique

– أخلاقيات الإعلام والاتصال L'éthique des mass média

– أخلاقيات التكنولوجيا La technoéthique

– أخلاقيات تكنولوجيا الفضاء L'éthique de la technologie spatiale

رابعاً: نماذج من الأخلاقيات التطبيقية

لتحديد أبرز خصائص الأخلاقيات التطبيقية سنركز على ثلاثة نماذج أساسية :

1 – أخلاقيات البيئة Éthique environnementale

لم تكن المشاكل البيئية مطروحة في يوم من الأيام، بنفس الحدة التي تطرح بها في الوقت الراهن، والسبب هو أن هناك تهديدا حقيقيا لوجود الإنسان على وجه الأرض، بل إن التدمير يطال الكرة الأرضية بجماها ونباتها وحيوانها، في برّها وبحرها وجوّها، بسبب ما وفرته الثورة الصناعية والتكنولوجية من إمكانات هائلة للإنسان ضاعفت طاقاته آلاف المرات، ومكنته في استغلاله للطبيعة من أن يضاعف تدميرها بالقدر نفسه أو أكثر.

لقد أدى التدمير المتزايد لعناصر البيئة إلى ظهور فعاليات مختلفة هدفها الدفاع عن البيئة والتصدي لأشكال الإضرار بها، وأدى من جهة أخرى إلى ظهور مجموعة من المصطلحات والمفاهيم الجديدة التي بدأت تنتشر في الساحة الفكرية المعاصرة، وتقرض نفسها على المهتمين بقضايا البيئة والتنمية والاقتصاد والصناعة والشأن العام: أخلاقيات البيئة، قوانين وحقوق البيئة، حقوق الحيوان، الفلسفة البيئية، السياسات البيئية، أحزاب الخضر، جمعيات حماية البيئة، الحركة البيئية... الخ، تدرج هذه المفاهيم وما تتضمنه من قضايا وتساؤلات في إطار الفكر البيئي المعاصر.

وقد حاول بعض الفلاسفة أن ينيهوا إلى مخاطر السعي للسيطرة على الطبيعة وإلى مخاطر الوحشية التي يتم بها التعامل مع بقية الأحياء أمثال: (جون لوك، إيمانويل كانط، جيريمي بنتام)، وإلى الانعكاسات السلبية للتقنية على البيئة وعلى الإنسان. إلا أن الانطلاقة الفعلية لأخلاقيات البيئة كانت مع المفكر الأمريكي المتخصص في الحياة البرية (ألدو ليوبولد) الذي لفت الانتباه إلى ضرورة أن يشمل الاعتبار الأخلاقي باقي مكونات المجال الحيوي وليس الإنسان وحده. إن ألدو ليوبولد بإدانتته لموقف الاستخفاف الذي تتخذه المجتمعات الحديثة تجاه الطبيعة باعتبارها مجموعة من الأشياء للإنسان، له كامل الحرية في تملكها والتصرف فيها، يدعو إلى أخلاقيات جديدة تدمج باقي المكونات البيئية في الاعتبارات الأخلاقية للإنسان.

ويرى المفكر الفرنسي في مجال البيئة (ميشيل سير) أننا أصبحنا في حاجة لعقد جديد سماه "العقد الطبيعي" أو "العقد البيئي" نحدد فيه علاقتنا مع البيئة ومختلف أنظمتها على غرار "العقد الاجتماعي" الذي نادى به جون جاك روسو في القرن الثامن عشر، عقد يأمل ميشيل سير أن يحدث تغييرا جذريا أو ثورة في علاقة البشر بالبيئة، مثلما حصل في المجال الاجتماعي والسياسي بتأثير من روسو وباقي أصحاب فكرة العقد الاجتماعي.

في نفس السياق تعتبر الفيلسوفة الفرنسية (جاكلين روس) أن الأخلاقيات الإيكولوجية العميقة التي نادى بها الفيلسوف الألماني هانس يونس في كتابه: (مبدأ المسؤولية) من شأنها أن تساهم في التراجع عن "مركزية الإنسان"، وتأسيس قانون طبيعي تحتل فيه الطبيعة مكان الصدارة، ويتم الإعلان عن سقوط كل ذاتية متسلطة مدعية لامتلاك القيم المطلقة، وقانون أخلاقي يذيب كل الذوات ويدمجها في إطار بيئي واحد، يعترف بحقوق كل العناصر الإيكولوجية على قدم المساواة.

إن الحركة الإيكولوجية بشكل عام تقتضي حصول توافق بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، والحال أن هذا التوافق غير حاصل على مستوى المبادئ، لأن التعارض في الرؤى يحصل بالضبط في إطار هذه المبادئ المرتبطة بالبيئة، وهناك بالخصوص تعارض بين مواقف نزعتين أساسيتين: النزعة المتمركزة حول الإنسان **Anthropocentrisme** والتي تعطي للطبيعة دورا ثانويا إن لم نقل هامشيا في الوجود، في مقابل دور الإنسان الذي تعتبره محوريا، ما دام هذا

الأخير في اعتقادها هو سيد الوجود، وله كامل الحرية في التصرف فيه كما يريد، والنزعة المتمركزة حول البيئة **Ecocentrisme** والتي تعطي دورا أساسيا للطبيعة في الوجود، دور مساو لدور الإنسان، إن لم يكن دورا أهم منه.

2 - أخلاقيات الطب والبيولوجيا أو البيواتيقا La bioéthique

ظهرت " أخلاقيات الطب والبيولوجيا " في مستهل السبعينات من القرن الماضي، كتخصص جديد يهتم بالمشاكل الأخلاقية التي تطرحها الممارسة العلمية والتكنولوجية في ميادين الطب والبيولوجيا والصحة، فقد عرفت هذه الميادين ثورة علمية وتكنولوجية منذ أواسط القرن الماضي، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي امتازت بالسبق العلمي والتكنولوجي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ونتجت عن تلك الثورة العلمية والتكنولوجية مشاكل أخلاقية غير مسبوقة، اتضح أن الفكر الأخلاقي الكلاسيكي عاجز عن استيعابها وتقديم الحلول المناسبة لها.

وقد تزامن التفكير في وضع قواعد أخلاقية جديدة توجه الممارسة الطبية والبيولوجية مع تبلور فكر أخلاقي تطبيقي طال عدة ميادين أهمها ميادين التجارة والبيئة والإعلام، وقد أدى كل ذلك إلى استبدال مصطلح " الأخلاق Moral " بمصطلح " الأخلاقيات Ethics " ، وإلى إدراج الفكر الأخلاقي الذي يرتبط بهذه الميادين وغيرها في إطار عبارة " الأخلاقيات التطبيقية "، وفي هذا السياق ظهر مصطلح جديد للتعبير عن المبحث الأخلاقي الجديد الذي يعالج المشاكل الأخلاقية التي تثيرها ثورة الطب والبيولوجيا وهو مصطلح " Bioethics " .

وترجم هذا المصطلح الجديد الذي استعمله عالم السرطان الأمريكي " فان بوتر رينسلاير" باللغة الإنجليزية سنة 1970 إلى الفرنسية بمصطلح " La bioéthique "، أما في اللغة العربية فيمكن تقسيم محاولات ترجمة هذا المصطلح الجديد إلى ثلاثة أقسام: يحاول القسم الأول أن يبحث للمصطلح عن مقابل في اللغة العربية وهي محاولة صعبة، لأن المصطلح مشتق في الأصل من كلمتين يونانيتين هما Bios : بمعنى الحياة، و Ethos:Ethique، بمعنى الأخلاق أو الأخلاقيات، كما يحيل شقه الأول في اللغة الفرنسية "Bio" إلى علوم الحياة أو البيولوجيا.

لذلك نجد من يترجم المصطلح بـ "الأخلاق الطبية" أو "أخلاقيات الطب" أو "أخلاقيات الطب والبيولوجيا" أو "أخلاقيات علوم الصحة والحياة" أو "أخلاقيات علوم الحياة"، بينما يحاول القسم الثاني الدمج بين جزء من المعنى العربي وجزء من المصطلح اللاتيني، وهذا ما نجده عند الذين ترجموا الكلمة بـ "البيو-أخلاق" أو "البيو-أخلاقيات"، وأخيرا تسعى المحاولة الثالثة إلى تجاوز فوضى الترجمة بالإبقاء على الكلمة اللاتينية، وهذا ما نجده عند الذين ترجموا الكلمة بـ "البيواتيك".

وهناك تصوران يتنازعان "البيواتيقا" على مستوى المجالات التي تغطيها: يمثل "أندري هيليغرز" تصورا أول يرى أن "البيواتيقا" تشكل استمرارية لأخلاقيات الطب الكلاسيكية، وبالتالي فالمقابل المناسب لها هو "أخلاقيات الطب Éthique médicale" بينما يمثل "بوتر" التصور الثاني الذي يرى بأن "البيواتيقا" تشكل مقارنة جديدة لأخلاقيات الطب بشكل خاص، وللأخلاقيات التطبيقية بشكل عام.

وبذلك فهي تتميز بطابع الشمولية بحيث تتضمن "أخلاقيات الطب" كفصل من فصولها وكمرحلة تاريخية ممهدة لها من جهة، كما تتضمن من جهة ثانية كل أشكال "الأخلاقيات التطبيقية" الأخرى وخاصة منها "أخلاقيات البيئة" مادامت تعالج قضايا ومشاكل أخلاقية ذات ارتباط بعالمي النبات والحيوان، كما هو الشأن بالنسبة للنباتات والحيوانات المعدلة وراثيا، والتجارب على الحيوانات بشكل عام، إضافة إلى الفيروسات التي يستعان بها لإجراء مختلف أشكال التعديل الوراثي والأسلحة البيولوجية... الخ.

– مراحل ظهور الفكر البيواتيقي:

مر الفكر البيواتيقي بثلاثة مراحل أساسية:

المرحلة الأولى (مرحلة ما قبل البيواتيقا): ترجع هذه المرحلة إلى الفترة اليونانية مع " قسم أبوقراط" وما تلاه من حقبة تاريخية تميزت بهيمنة " السلطة الأبوية للطبيب"، وقد عرفت الفترة الأخيرة من هذه المرحلة سعيا حقيقيا للتخلص من الخطاب الأخلاقي الكلاسيكي الذي يستند للسلطة الأبوية للأطباء.

المرحلة الثانية (المرحلة الأخلاقية واللاهوتية): تتميز هذه المرحلة بتأسيس "مبحث البيواتيقا" بطابعه البيئي الشمولي، الذي أكد عليه مبدع المصطلح "بوتر"، وبتأسيس لجان الأخلاقيات الأولى وإرساء خطاب أخلاقي جديد قادر على مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي عرفته تلك الميادين، ورغم ذلك عرفت هذه المرحلة صراعا قويا بين الفلاسفة ورجال القانون الذين حاولوا جاهدين إضفاء الصبغة العلمانية على الفكر البيواتيقي، وبين رجال الدين المسيحي الذين نجحوا في بسط هيمنة الخطاب الديني على الحركة البيواتيقية في بداية نشأتها.

المرحلة الثالثة (المرحلة القانونية والفلسفية): تتميز هذه المرحلة بتراجع تصور " بوتر" أمام تصور " هيليجرز" الذي ينازعه السبق في استعمال المصطلح، وهكذا سيتمحور اهتمام المفكرين في هذه المرحلة حول المواضيع والقضايا الطبية، وخاصة ما يتعلق بالتطور الذي عرفته العلاقة بين الطبيب والمريض، والشكل الجديد للقرار الطبي الذي أصبح يشارك فيه أشخاص قادمون من خارج ميدان الطب، وما يرتبط بهما من قضايا مثل "الاستقلال الذاتي للمريض"، وعدم إفشاء أسراره واحترام حياته الخاصة. وفي المرحلة الأخيرة التي هيمن فيها الطابع التجاري والاقتصادي، سيتم الاهتمام بمشاكل الصحة العمومية، وما يرتبط بها من قضايا توزيع الموارد وتحديد من سيستفيد أولا من العلاج الطبي وولوج المرافق الصحية المختلفة. بالموازاة مع ذلك سترجع الاهتمامات الأخلاقية والدينية بقوة، وسيوجه اللوم والنقد للمقاربة القانونية التي يطبعها الجفاء، وترجح كفة التعاقد في ميدان يحتاج أكثر إلى الإحسان والمواساة والعلاقة الإنسانية الحميمة.

– مشاكل ميادين الطب وميادين البيولوجيا والهندسة الوراثية:

يهتم الفكر البيواتيقي بالمبادئ التي يجب أن تُوجّه الممارسة في ميادين الطب والبيولوجيا، بالإضافة إلى اهتمامه بالمشاكل الأخلاقية التي تطرحها هذه الممارسة، وبالتالي بالحلول التي يجب البحث عنها لتجاوز تلك المشاكل، والتعارض الحاصل بين الأطراف المعنية بها، وتتوزع تلك المشاكل بين ميادين الطب والعلاج من جهة، وميادين البيولوجيا والهندسة الوراثية من جهة ثانية.

* مشاكل ميدان الطب:

أ - مشاكل التجارب الطبية والدوائية:

في ميادين الطب، تطرح أولا المشاكل المتعلقة بالتجارب الطبية والدوائية، وتتمحور حول مشكل "الموافقة الواعية"، وحول جملة من التعارضات أهمها: التعارض بين مبدأ "الموافقة الواعية" ومبدأ "احترام الأشخاص" من جهة، وبين مبدأي العدالة والإحسان من جهة ثانية. غير أن "التجارب على البشر" تحمل إضافة إلى ذلك دلالة متميزة، نظرا لكونها موضوعا رئيسيا لمحاكمات نورنبرغ من جهة، ولأنها من جهة ثانية كانت منطلقا لانبعاث الفكر الأخلاقي في الولايات المتحدة الأمريكية وأواخر الستينات من القرن الماضي في إطار الممارسة الطبية والبيولوجية.

ب - مشكلة زرع الأعضاء:

بالنسبة لقضية زرع الأعضاء فهي تطرح مشاكل متعلقة بالمانحين والمستفيدين، وخاصة منها ما يرتبط بندرة الأعضاء القابلة للزرع، مما يقود إلى مشكل الاتجار بالأعضاء وتعرض الإنسان للاستغلال والامتهان. لذلك هناك سعي عالمي لحماية المتبرعين بالأعضاء من الأحياء والأموات، من خلال سن مجموعة من القوانين تستند إلى مبادئ الموافقة الواعية، وسرية المتبرعين ومجانبة الأعضاء وبطاقة المتبرع.

ج - مشكلة طب الاحتضار:

ترتبط مشاكل " طب الاحتضار" على الخصوص بمعاونة المتقدمين في السن مع أمراض الشيخوخة ونبذ المحيط، وبما يقاسيه ضحايا الحوادث الخطيرة من جراء إصرار الأطباء على مواصلة علاجهم مهما كلف الثمن.

د - مشكلة الموت الرحيم:

ترتبط مشكلة " الموت الرحيم" بمطالب من يعانون من مخلفات المراحل النهائية لبعض الأمراض الخطيرة كالسيذا والسرطان، حيث يلحون على وضع حد لمعاناتهم واستفادتهم بالتالي مما أصبح

يعرف بـ"الحق في الموت بكرامة" ، وما يقابل هذا الحل من مطالبة البعض باستبدال الموت الرحيم الذي يعتبرونه قتلا مقنعا أو انتحارا طبييا، بمرافقة المحتضرين ومواساتهم وتسكين آلامهم.

هـ - مشكلة التحكم في الجهاز العصبي:

بالنسبة للجهاز العصبي فبعدما فتحت "علوم الجهاز العصبي"، باب الأمل لعلاج أمراضه، تطرح مشاكل أخلاقية ترتبط بمحاولات التحكم في الجهاز العصبي، وظهر بالخصوص تخوف من التحكم في عقل الإنسان وتفكيره سواء كفرد أو كجماعة، وتطرح محاولات التحكم في الجهاز العصبي بواسطة الجراحة وزرع الأنسجة والخلايا الجذعية، مشاكل أخلاقية ترتبط بتغيير شخصية الإنسان والنيل من كرامته وانتهاك حقوق الأجنة، أما التحكم في الجهاز العصبي بواسطة العقاقير، فيثير تخوفا خاصا من السعي لتغيير تفكير الأفراد، أو إخضاع المجتمعات للتخدير وتحويلها إلى آلات بشرية منصاعة كليا.

و- مشكلة موت الدماغ:

يطرح "موت الدماغ" مشكل التوافق حول قبوله كمعيار لوقوع الموت، وتحديد متى يحصل: هل بموت الدماغ ككل أم بموت الدماغ العلوي رغم استمرار جذع الدماغ في أداء وظائفه، ومشكل الحسم في ماهية الطبيعة الإنسانية وهل تتعلق بالجانب الجسمي أم بالجانب النفسي أم بهما معا؟ وأخيرا يطرح مشكل التمييز بين الغيبوبة القصيرة الأمد والطويلة الأمد التي وصلت إلى نقطة اللارجوع، ومشكل مدى مشروعية نزع الوسائل الاصطناعية الداعمة، وأخيرا مشكل قيمة الحياة وهل نقدر الحياة النوعية فقط أم أن الحياة في جميع أشكالها تتطلب منا التقدير والاحترام. وعموما تستلزم قواعد الأخلاق الجديدة التصرف في الجهاز العصبي وفق مبدأ الموافقة الواعية، وتحقيق الثقة اللازمة بين الطبيب والمريض، والامتناع عن كل ما يهدد بانتهاك الكرامة الإنسانية أو بإحداث التغيير في الطبيعة الإنسانية.

ز- مشكلة التحكم في الإنجاب:

بالنسبة للمشاكل التي تطرحها محاولات التحكم في الإنجاب، مع التأكيد على النتائج الإيجابية الكثيرة التي تحققت في هذا الميدان، سواء على مستوى تنظيم النسل حيث نجح الكثيرون في المبادعة بين الولادات، وما لذلك من انعكاسات إيجابية على صحة الأم وتربية الأبناء، وتراجع نسبة النمو الديمغرافي، أو على مستوى الإنجاب الاصطناعي حيث تم التغلب بنسبة لا يستهان بها على معضلة العقم. ولكن بالمقابل قد طرحت مشاكل حسب القضايا التي ترتبط بها، فتنظيم النسل يطرح مشاكل ترتبط بحريات الأفراد، وخاصة حين يندرج في إطار مشاريع الدولة، وما يمكن أن يرتبط بها من أهداف ذات علاقة بتحسين النسل، أما الإجهاض فيطرح مشاكل تتعلق بوضعية الجنين ومتى يكتسب صفة الشخص، وتعارض حقوق الجنين مع حقوق الأم، وتعارض حقوقهما معا مع حقوق المجتمع، ويطرح الإجهاض الانتقائي مشاكل إضافية تتعلق بالميز الجنسي. ويطرح الإنجاب الاصطناعي مشاكل أخرى تتعلق بعدة مسائل منها مسألة التلقيح الاصطناعي وخاصة في حالة اللجوء إلى طرف ثالث متبرع بالمني، مما يطرح مشكل هوية الطفل وحقه في التعرف على والده البيولوجي، ومسألة الإخصاب خارج الرحم، وما يطرحه من مشاكل تتعلق بانطلاق عملية " تصنيع الإنسان" والسعي لتغيير طرق الإنجاب الطبيعية، وبنوك المني وما تطرحه من مشاكل الاتجار في عناصر الجسم البشري، وخاصة بعد الترويج لما عرف ببنوك مني العباقرة، ومسألة بنوك الأجنة، وما تطرحه من مشاكل شروط حفظها، ومدى مشروعية التخلص من الأجنة الفائضة، ومشكل إنتاج أجنة بشرية خصيصا للبحث العلمي، وما يطرحه ذلك من تعارض مع مبدأ كرامة الإنسان، وأخيرا مسألة استنجاز الأرحام وما تطرحه من مشاكل تتعلق بامتهان إحدى الوظائف الإنسانية الأساسية التي تؤديها المرأة وهي وظيفة الأمومة، إضافة إلى تشيء الأم الحاضنة والطفل معا، والابتزاز المادي الذي يحتمل أن يتعرض له الزوجان من طرف الأم الحاضنة، وما يمكن أن يتعرض له الطفل سواء من طرف الأم الحاضنة أو من طرف الأم الاجتماعية من إهمال في حالة إصابته بتشوّه أو مرض وراثي خطير.

* مشاكل ميادين البيولوجيا والهندسة الوراثية:

تتميز المشاكل الأخلاقية التي تطرحها تقنيات وقضايا الهندسة الوراثية بشدة خطورتها وإثارتهما للكثير من الجدل والخلاف:

أ - مسألة الجينوم البشري:

إلى جانب ما تقدمه مسألة الجينوم البشري من آمال واسعة في إطار تحقيق معرفة أحسن بالإنسان، وبالأضرار الخطيرة التي تهدده والجينات المسؤولة عنها، مما سيسهل إعداد الأدوية الناجعة لها، هناك أيضا المشاكل التي يطرحها فك أسرار الوراثة البشرية، والمخاوف التي يثيرها التصرف فيها، ومنها مشكل "التنبؤ الوراثي" وإمكانية أن يعرف الإنسان مستقبله الصحي سلفا، وما يمكن أن تسببه له تلك المعرفة من اضطراب في حياته، خاصة إذا علم أنه سيصاب بمرض خطير في وقت محدد دون أن تتوفر إمكانية علاجه، إضافة إلى ما يمكن أن تتعرض له المعلومات الوراثية الخاصة بالأفراد، من عمليات القرصنة والاستغلال من طرف شركات التأمين ومكاتب التشغيل التي يمكن أن تمارس بناء عليها عنصرية من نوع جديد، وإقصاء للمهدين بالإصابة بالأمراض الوراثية الخطيرة من الاستفادة من التأمين والشغل والضمان الاجتماعي، ومن المشاكل المطروحة أيضا ما يتعلق بقراءة جينوم الأجنة من إمكانية تزايد إجهاض الأجنة ولو لأتفه الأسباب.

ب - مسألة الاستنساخ:

مع ما ينتظره منها البعض من توفير مخزون احتياطي للأعضاء، والأنسجة والخلايا البديلة، وعلاج للأمراض الوراثية، وقضاء نهائي على العقم، وفتح صفحة جديدة في إطار الوجود البشري، تجعل الإنسان يتطلع إلى تحقيق حلمه القديم في الخلود، تطرح مسألة الاستنساخ البشري بدورها مشاكل متعددة غير مسبوقه، تتمحور حول طبيعة الإنسان ومستقبل وجوده، وما يمكن أن ينجم عن تحقيق ذلك من مضار وانعكاسات سلبية، سواء على الأفراد المستنسخين الذين سيعانون من مشكل الشيخوخة المبكرة الذي تسبب في موت " النعجة دوللي قبل الأوان"، ومن الحرمان من

عائلة حقيقية وهوية مميزة، ومن الحيرة في تحديد نوع العلاقة التي تربطهم سواء بالأصول أو بالفروع أو بالأقارب، وعلى المجتمعات التي ستضطر في حالة تزايد أعداد المستسخين إلى إعادة النظر فيما درجت عليه لقرون من أنظمة القرابة والإرث والزواج وغيرها، وعلى البشرية ككل حيث يرى بعض الباحثين أن تحقيق الاستنساخ البشري على نطاق واسع، يهدد الأجيال القادمة بالفقر البيولوجي، كما يهددها بالانقراض بناء على تشجيعه لفصل الإنجاب على الجنس، وبالتالي للتحكم الكامل في الجينوم البشري، وتحويل الإنسان إلى كائن مصنوع، سيفقد الخصائص البشرية بالتدريج.

ج - مسألة تحسين السلالة البشرية:

تطرح مسألة " تحسين السلالة البشرية" المشاكل المركزية للفكر الأخلاقي الجديد، فبالإضافة إلى ما يمارسه موضوع تحسين النسل من إغراء للإنسان العادي وإغواء للأطباء والباحثين، تعتبر كل تقنيات الطب والبيولوجيا والهندسة الوراثية أدوات محتملة لممارسة تحسين النسل، وإذا كانت أصول نزعة تحسين النسل ترجع إلى عهود سابقة وخاصة أواخر القرن التاسع عشر، بتضافر عدة عوامل منها تدهور الحالة الاجتماعية والصحية لكثير من المدن الصناعية الأوروبية، إضافة إلى تبلور النزعة العنصرية وعلم الوراثة والداروينية الاجتماعية، وارتبطت بخطط وإجراءات عنصرية، تشرف عليها أنظمة شمولية بمبررات التطهير العرقي، أو أنظمة ديمقراطية بمبررات تحقيق الرفاه، فإن هذه النزعة انبعثت من جديد في غمار ثورة الطب والبيولوجيا، متمثلة بالخصوص في تقنيات الهندسة الوراثية، ورفعت شعار التطهير الوراثي بدل شعار التطهير العرقي، وأصبحت حسب الباحث الفرنسي المتخصص في الإنجاب الاصطناعي " جاك تيسنار" تؤدي مهمتها بصمت واعتمادا على مبررات يقبلها الجميع، أهمها السعي للقضاء على الأمراض الوراثية وتحقيق صحة جيدة للأفراد وتقدم وازدهار للمجتمعات.

بسبب ذلك استقطب موضوع تحسين النسل عدة فعاليات علمية وفلسفية، ودار حوله نقاش حاد بين نزعتين، تدافع إحدهما عن التقدم العلمي والتكنولوجي مؤكدة أن علوم الحياة لا يمكن فصلها

عن تحسين النسل، وتدافع الأخرى عن حقوق الإنسان وكرامته، وتؤكد أن الانسياق مع أهداف دعاة تحسين النسل وتعرض البشرية للمخاطر ليس مأمون العواقب.

- تقنين أخلاقيات الطب والبيولوجيا :

يبقى الوعي بالمخاطر التي يمكن أن تتجم عن تكنولوجيا الحياة، والنزاع بين من يؤكد على أولوية دعم تقدم العلوم والتقنيات في ميادين الطب والبيولوجيا، وبين من يدافع عن أولوية دعم الكرامة الإنسانية والحفاظ على طبيعة الإنسان وضمان استمراره في الوجود، هذا كله أدى إلى سعي حثيث لتقنين هذا الميدان وتنظيمه محليا ودوليا بناء على مبادئ حقوق الإنسان.

وتطرح "أخلاقيات الطب والبيولوجيا" أو البيواتيقا رهانات متعددة: فلسفية وأخلاقية وقانونية وحقوقية، والفلاسفة يوجدون في طليعة المهتمين بالفكر البيواتيقي، لأن البيواتيقا تفكير فلسفي أيضا في المشاكل الأخلاقية الناجمة عن الأبحاث والدراسات المعاصرة في ميادين علوم الحياة، ولأن آراء الفلاسفة وطرقهم في التفكير ومفاهيمهم، كانت من ضمن الأدوات التي استعان بها الفكر الأخلاقي الجديد لتحليل ومعالجة تلك المشاكل، كما أن ممارسات الأطباء والباحثين كثيرا ما تستدعي التأمل الفلسفي في مواضيع موت الإنسان وحياته ووجوده وطبيعته ومصيره... الخ.

ومن مهام الفكر الأخلاقي الجديد توسيع مجال مفهوم حقوق الإنسان، وإعادة صياغة معاني مفاهيم الحرية والواجب والمسؤولية في ميادين البحث العلمي، حتى لا تنتهى العلوم عن منهج حماية الإنسان في كرامته ووجوده، وفي طبيعته وبيئته. وهناك إشارات واضحة على أن تلك المحاولات، بتساؤلاتها الجديدة حول معنى الحياة والمصير والإنسانية والقيم التي عاشت عليها حتى الآن، ستنتعش الفكر الفلسفي المعاصر وتعمق أبعاده وتفتح أمامه آفاقا جديدة.

ولم ينحصر دور الفلاسفة المعاصرين في إمداد الفكر الأخلاقي الجديد بأدوات اشتغاله وتأمله في المعضلات التي تطرحها الممارسة الطبية والبيولوجية، بل ساهموا في إغناء الحوار الذي يدور في ميادين علوم الحياة، بين تيارات ونزعات كالحوار الذي يدور بين النزعة العقلانية الإنسانية الجديدة أو "الكانطية الجديدة"، وبين النزعة العلمية أو البيكونية الجديدة: حوار يدور حول الطبيعة

الإنسانية، وما يمكن أن يلحقها من تغيير، ومصير الجنس البشري الذي ترى النزعة الأولى أنه مهدد بالانقراض، وعلينا لتلافي ذلك أن نخضع الأبحاث العلمية في ميادين الطب والبيولوجيا لقواعد أخلاقية وقانونية، تقوم على أساس مبادئ حقوق الإنسان، وترى النزعة الثانية أننا لا نسير نحو الانقراض، بل نقرب بفضل ثورة الطب والبيولوجيا من مرحلة تطور نوعية هي مرحلة إنسان أعلى له قدرات بيولوجية وعقلية تتجاوز تلك التي يتوفر عليها حاليا.

وتفضل النزعة العقلانية الإنسانية الحيطة والحذر، مؤكدة أننا إذا لم نتخذ الاحتياطات اللازمة، ولم نلجج العلم والتقنية بلجام القانون والأخلاق وحقوق الإنسان، وتركنا لعلماء الهندسة الوراثية حرية تعديل الخصائص الوراثية للجنس البشري كما يشاءون، فسنسير لا محالة نحو تطور الجنس البشري، غير أن هذا التطور قد يقودنا إلى مصير مجهول، ولكنه أسوأ على كل حال من وضعيتنا الحالية، لأنه سيفقدنا تلقائيتنا وحریتنا في الاختيار.

3 - أخلاقيات المهنة Ethique professionnelle

تشكل "الأخلاقيات المهنية" حقلًا واسعًا للتساؤلات الأخلاقية، نظرا لكون كل القطاعات المهنية في المجتمعات المعاصرة، معنية بها مبدئيا: الطب، الهندسة، التجارة والأعمال، الاتصالات، الصحافة، التربية والتعليم، الإدارة والتسيير، المهن الحرفية كالمحاماة والقضاء... الخ. وتوجد "الأخلاقيات المهنية" في قلب التساؤلات التي تطرحها بنية المجتمعات الصناعية، ويلزم التذكير هنا أن هذه المجتمعات لها مجموعة من الخصائص التي تشرط التساؤلات الأخلاقية. فهذه المجتمعات تستند تاريخيا على ثلاثة قوى معيارية متداخلة ومتعارضة: **أولها:** الاقتصاد الذي يفرز مجموعة من القيم الخاصة به كالفعالية والإنتاجية والتنافسية، إضافة إلى معقولة اقتصادية يتم وفقها تقويم كل شيء بناء على مفاهيم الكلفة والربح، والعرض والطلب، والإنتاج والاستهلاك، **وثانيها:** التقدم العلمي التكنولوجي الذي يعتمد معقولة من نوع آخر تقوم على أساس إجرائي اختباري وعملیاتي، تمد الاقتصاد بالطرق والوسائل الضرورية، **وثالثها:** الحق والقانون الذي يحدد المعايير والممنوعات من خلال ضبط وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

والحال أن التفاعل المحدود بين الاقتصاد والعلم التكنولوجي technoscience أدى إلى انزياح الوظائف نحو القطاع الاقتصادي الثالث (بعد قطاعي الفلاحة والصناعة) وهو قطاع الخدمات، الذي أصبح يستقطب ما يقارب ثلثي الأعمال والوظائف. ويتطلب هذا القطاع كفاءات اختصاصية ملائمة للقيام بمهام غاية في الاختصاص تتميز بالمهنية والاحترافية. إن ظاهرة تزايد الطابع الاحترافي في دائرة الأشغال والمهن، تستدعي أن تضع كل مهنة معايير وقواعد تنظيمية داخلية لضبط وتنظيم الممارسة الداخلية، وتتخذ عدة أشكال أهمها: "قواعد الممارسة الجيدة" وهي في الغالب قواعد تقنية وآداب مهنية ومدونات أخلاقية، تحدد أبرز القيم الخاصة بكل مهنة على حدة، والالتزامات والحقوق والمسؤوليات المرتبطة بممارسة المهنة، ومدونة واجبات المهنة التي تتضمن مجموعة من المبادئ والإجراءات التنظيمية والتدابير القانونية، المعدة لمواجهة الحالات التي يتم فيها الخروج عن قواعد المهنة أو التي تتم فيها مخالفة القانون. إن النمو والتحول الحاصل في ممارسة مختلف الوظائف والمهن، والذي يتجلى في تزايد عدد المهنيين وحصول أزمة ثقة تجاه أنماط الخبرة المهنية، إضافة إلى انتشار البيروقراطية التي تتجلى في تنظيم وتقسيم الشغل بناء على معايير معينة للمعقولية. كلها ظواهر تساهم في تعقيد البنيات الاجتماعية، وتأزم العلاقات داخل المجتمعات الصناعية. ونجد أنفسنا هنا أمام مفارقة تسبب الحيرة لكل مهتم بالفكر الأخلاقي المعاصر، بين نمو وتطور "الأخلاقيات المهنية" من جهة، وتراجع الالتزام الأخلاقي داخل مختلف المهن من جهة ثانية، مما يؤدي إلى كثرة التساؤلات الأخلاقية داخل هذا الميدان.

غالبا ما تحيل التساؤلات الأخلاقية المطروحة في ميدان "أخلاقيات المهنة" إلى المشاكل العملية المهنية التي تعترض طريق العاملين داخل نفس المهنة، وذلك مثل المخاطر المرتبطة ببعض الآلات والتقنيات الجديدة، ومسألة المسؤولية الاجتماعية للمهنيين، ونزاهة العمال والحرفيين، وما يرتبط بحفظ السر المهني، وعقوبة إفشاء سر المهنة، والمساواة وتكافؤ الفرص أمام مناصب الشغل والوظائف والحرف المختلفة. وتتجاوز "الأخلاقيات المهنية" هذا الإطار المهني الضيق، كي تتساءل خارجه حول الدور الاجتماعي للمهنة، وحول مسؤولياتها الاجتماعية ومواقفها من المخاطر المحتملة في إطار مجال ممارستها وعلاقتها بالبيئة، مثلها مثل "أخلاقيات الطب

والبيولوجيا"، تتميز "الأخلاقيات المهنية" بإثارة النقاش والحوار بين ممثلي تخصصات متعددة ومختلفة: فالأخلاق والقانون وحقوق الإنسان والأنثروبولوجيا على سبيل المثال، كلها تتيح توسيع دائرة مناقشة المشاكل المهنية المطروحة من منظور لا مركزي، بحيث لا ينحصر النقاش في إطار معارف مرتبطة بتخصصات ضيقة، وتوسيع دائرة النقاش هو ما يبرر حضور الفكر الفلسفي فيها.

على المستوى المنهجي يهتم التحليل والمعالجة الأخلاقية في هذا الميدان، بدراسة حالات خاصة ملموسة، مما يتطلب تزويده بعدة وثائق سواء على المستوى التقني أو غيره من المستويات، ويهدف بذلك إلى تسليط الأضواء على المعضلات الأخلاقية، لأجل تقديم سبل معيارية أو حلول فعلية. وتأخذ "الأخلاقيات المهنية" أيضا شكل خطابات تتجلى فيما يكتب حولها، وأنشطة مرتبطة بالتكوين الأكاديمي والاختصاصي. ومع ذلك لا ترقى هذه الأنشطة المتعددة الاختصاصات إلى مستوى ما يحصل في ميدان "أخلاقيات الطب والبيولوجيا".